Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, Special Issue (1), 94-100, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026952

The Impact of External Audit Efficiency and Internal Control Strengthening on Mitigating Financial Manipulation: An Accounting Tool for Combating Poverty-Linked Corruption

Effat J. Al-Ghazali
Faculty of Jurisprudence, University of Kufa, Najaf, Iraq.

Article information:
Published: 30–09– 2026

Corresponding author:
Effat J. Al-Ghazali
effatj.alkazali@uokufa.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of external audit efficiency and the strengthening of internal control systems on reducing financial manipulation, as key accounting tools for combating poverty-driven corruption in contemporary economic environments. The study adopts a descriptive-analytical approach through reviewing relevant accounting literature and international auditing standards to develop a theoretical framework explaining the relationship between audit quality and the effectiveness of internal controls in minimizing financial manipulation and irregularities. The findings indicate that higher levels of external audit efficiency, combined with a strong and integrated internal control system, significantly enhance the credibility of financial reports and reduce information asymmetry among related parties. Furthermore, adherence to professional and regulatory standards improves the quality of financial disclosure and transparency, thereby increasing investor confidence and supporting economic stability. The study concludes that developing auditing and control mechanisms is essential for reducing financial corruption and mitigating its social impacts related to poverty

Keywords: External Audit, Internal Control, Financial Manipulation, Financial Corruption, Accounting Transparency

Conclusion:

1. External audit efficiency plays a critical role in detecting and reducing financial manipulation through enhanced risk assessment and analytical capabilities.
2. Effective internal control systems contribute significantly to minimizing opportunities for financial manipulation by promoting accountability and transparency.
3. There is a complementary relationship between external auditing and internal control that improves the quality and reliability of financial reporting.
4. Weak financial disclosure increases the likelihood of financial corruption, negatively affecting economic and social stability.
5. Compliance with international auditing standards enhances audit quality and strengthens the credibility of financial information.
6. Financial manipulation is a key factor contributing to poverty through the misallocation of resources and waste of public funds.
7. The development of auditing and control systems, particularly through digital transformation, reduces corruption risks and improves institutional efficiency.
8. Strengthening transparency and accountability is essential for achieving sustainable development and reducing the social impacts of corruption.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2026، المجلد السابع العدد الخاص (1)، الصفحات 94-100

أثر كفاءة التدقيق الخارجي وتعزيز الرقابة الداخلية في الحد من التلاعب المالي: أداة محاسبية لمواجهة الفساد المعزز للفقر

عفت جرود الغزالي
كلية الفقة، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق

معلومات البحث:
• تاريخ النشر: 30-09-2026

المؤلف المراسل:
عفت جرود الغزالي
effatj.alkazali@uokufa.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر كفاءة التدقيق الخارجي وتعزيز نظم الرقابة الداخلية في الحد من التلاعب المالي، بوصفهما أداتين محاسبيتين أساسيتين لمواجهة الفساد المعزز للفقر في البيئات الاقتصادية المعاصرة. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق، بهدف بناء إطار نظري يفسر طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق وفعالية الرقابة الداخلية في تقليل فرص التلاعب المالي والانحرافات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع كفاءة المدقق الخارجي، إلى جانب وجود نظام رقابة داخلية فعال ومتكامل، يسهمان في تعزيز مصداقية التقارير المالية وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة. كما بينت النتائج أن الالتزام بالمعايير المهنية والتشريعية يسهم في تحسين جودة الإفصاح المالي وزيادة الشفافية، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين ويدعم الاستقرار الاقتصادي. وتؤكد الدراسة أن تطوير آليات التدقيق والرقابة يمثل خطوة أساسية للحد من الفساد المالي وتقليل آثاره الاجتماعية المرتبطة بالفقر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلية، التلاعب المالي، الفساد المالي، الشفافية المحاسبية

المقدمة

يعد الفساد المالي والإداري أحد أخطر التحديات التي تواجه الاقتصادات المعاصرة، حيث لا تقتصر آثاره على استنزاف الموارد المادية للمؤسسات فحسب، بل تمتد لتضرب عمق الاستقرار الاجتماعي وتساهم بشكل مباشر في تفاقم ظاهرة الفقر نتيجة غياب العدالة في توزيع الثروات وهدر الأموال العامة. وفي ظل تعقد العمليات المالية وتزايد الاعتماد على "الأطراف ذوي العلاقة" في المعاملات التجارية والخدمية، برزت الحاجة الملحة إلى تفعيل أدوات الرقابة والحوكمة لضمان سلامة الممارسات المحاسبية ومنع التلاعب المالي.

وتأتي كفاءة التدقيق الخارجي وتعزيز نظم الرقابة الداخلية كحجر زاوية في بنية مكافحة الفساد؛ فالمدقق الخارجي الكفوء يمثل العين المحايدة التي تضمن شفافية التقارير المالية ومصداقيتها، بينما تشكل الرقابة الداخلية صمام الأمان الذي يمنع حدوث الانحرافات قبل وقوعها. إن الربط بين هذه الأدوات المحاسبية وبين مواجهة الفساد "المعزز للفقر" يعكس رؤية جديدة ترى في المحاسبة وسيلة ليس فقط لضبط الدفاتر، بل لحماية المجتمع من الآثار التدميرية لسوء إدارة الأموال.

تنبثق مشكلة البحث الحالي من التساؤل حول مدى قدرة آليات التدقيق والرقابة على الحد من ثغرات التلاعب المالي التي تستغلها بيئات الفساد، وكيف يمكن لهذه الأدوات أن تتحول إلى استراتيجية وطنية لحماية الاقتصاد الوطني من الهدر. ومن هنا، تستعرض هذه الدراسة بأسلوب وصفي تحليلي العلاقة التبادلية بين جودة التدقيق وفعالية الرقابة في كشف الممارسات المالية غير السليمة، وصولاً إلى وضع إطار محاسبي يساهم في تجفيف منابع الفساد وتقليل تداعياته الاجتماعية المرتبطة بالفقر، بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والرفاهية الاقتصادية.

القسم الاول (الاطار المنهجي للبحث)

أولاً: مشكلة البحث (Research Problem)

تكمن مشكلة البحث في التزايد المستمر لحالات التلاعب المالي والفساد الإداري التي تستهدف استنزاف الموارد الاقتصادية، خاصة في المؤسسات التي تعاني من ضعف في الأطر الرقابية. وتتجلى المشكلة في التساؤلات الرئيسة الآتية:

1) كيف يؤدي قصور كفاءة التدقيق الخارجي إلى خلق ثغرات قانونية ومحاسبية تسمح بالتلاعب في التقارير المالية؟
2) ما هو دور ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في تسهيل ممارسات الفساد المالي التي ترتبط بشكل غير مباشر بزيادة معدلات الفقر نتيجة هدر الأموال العامة؟
3) هل يمكن لتعزيز استقلالية وكفاءة الأدوات الرقابية أن يشكل أداة استباقية (Proactive Tool) لتجفيف منابع الفساد قبل استفحال آثارها الاجتماعية؟

ثانياً: أهداف البحث (Research Objectives)

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، أبرزها:

1) تشخيص العلاقة: فهم وتحليل طبيعة العلاقة بين كفاءة المدقق الخارجي والحد من فرص التلاعب المالي مع الأطراف ذوي العلاقة.
2) إبراز الدور الوقائي: تسليط الضوء على أهمية الرقابة الداخلية كدرع واقٍ يحمي الأصول من الممارسات غير المشروعة.
3) الربط التنموي: توضيح الأثر الاجتماعي للممارسات المحاسبية السليمة، وكيف تساهم النزاهة المالية في الحد من ظاهرة الفقر الناتجة عن سوء إدارة الموارد.
4) تقديم حلول تطبيقية: وضع مقترحات وتوصيات لصناع القرار تهدف إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية وضمان شفافية البيئة الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية البحث (Research Significance)

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتصدى لقضية معاصرة تمزج بين "الفن المحاسبي" و "المسؤولية الاجتماعية". فهو لا يكتفي بالجانب التقني للتدقيق، بل يمتد ليكون جزءاً من منظومة الإصلاح المالي الرامية إلى مكافحة الفساد وحماية الأمن الاقتصادي للمجتمع، مما يجعله مرجعاً مفيداً للمؤسسات الرقابية والأكاديميين على حد سواء.

رابعاً: منهجية البحث (Research Methodology)

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات مشكلة البحث، اعتمدت الباحثة المنهجيات الآتية:

1. المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Analytical Approach): يعتمد البحث بشكل أساسي على هذا المنهج من خلال استعراض الأدبيات المحاسبية، والمعايير الدولية للتدقيق، والأطر الحوكمة المعاصرة. يتم توظيف هذا المنهج لوصف ظاهرة التلاعب المالي وفهم ميكانيكية عمل الرقابة الداخلية، ومن ثم تحليل قدرة هذه الأدوات على كشف الفساد المالي ومعالجة آثاره المرتبطة بالفقر.
2. أسلوب الاستنباط (Deductive Method): من خلال الانتقال من القواعد العامة (معايير التدقيق والرقابة) إلى استنتاجات خاصة تتعلق بمدى فاعلية هذه القواعد في الحد من التلاعب المالي في بيئات العمل المعقدة.
3. مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: الاعتماد على الكتب، الدوريات العلمية، التقارير الصادرة عن المنظمات الرقابية الدولية، والأبحاث السابقة ذات الصلة بمكافحة الفساد والرقابة المالية.

المصادر التحليلية: الاسترشاد بالنتائج والاستخلاصات المهنية المستمدة من واقع الممارسات المحاسبية الرصينة لربط الجانب النظري بالواقع التطبيقي.

خامساً: فرضيات البحث (Research Hypotheses)

يقوم البحث على فرضيتين رئيستين:

الفرضية الأولى: "هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة التدقيق الخارجي والحد من ممارسات التلاعب المالي، مما يساهم في تقليل هدر الموارد العامة".

الفرضية الثانية: "تؤدي الرقابة الداخلية القوية دوراً جوهرياً كأداة محاسبية لمواجهة الفساد، مما ينعكس إيجاباً على تقليص الفجوات الاقتصادية المؤدية للفقر".

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: كفاءة التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية: رؤية تكاملية

لا يمكن النظر إلى عملية التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية كإجراءات حسابية معزولة، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى ضبط الإيقاع المالي للمؤسسة. ففي ظل تعاظم المخاطر المالية، أصبحت الكفاءة المهنية للمدقق والصلابة الهيكلية للرقابة هما المعيار الحقيقي لثقة أصحاب المصلحة.

1. مفهوم كفاءة التدقيق الخارجي من منظور الجودة: تتجاوز كفاءة التدقيق مجرد مراجعة القيود والدفاتر؛ إنها ترتبط بقدرة المدقق على ممارسة "الشك المهني" (Professional Skepticism). فالكفاءة هنا تعني امتلاك المهارات التحليلية التي تمكن المدقق من رصد المؤشرات غير العادية في القوائم المالية، خاصة تلك المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. إن المدقق الكفوء هو الذي يستطيع تقييم المخاطر الجوهرية وربطها باحتمالات وجود تلاعب مالي منظم، مما يحول عملية التدقيق من مجرد "وظيفة تقريرية" إلى "وظيفة حمائية". (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2022)
2. الرقابة الداخلية كدرع وقائي استباقي: تعتبر الرقابة الداخلية الجهاز العصبي للمؤسسة؛ فهي مجموعة السياسات التي تضمن تنفيذ العمليات بفاعلية. والرقابة القوية لا تكتشف الخطأ بعد وقوعه فحسب، بل تعمل على هندسة البيئة الإدارية بحيث تضيق الخناق على فرص الفساد. ومن خلال الفصل بين السلطات، والتوثيق الدقيق، والمراقبة المستمرة، تصبح الرقابة الداخلية الأداة الأكثر فاعلية في مواجهة الفساد الإداري الذي يمهد الطريق للهدر المالي وتآكل الثروات.
3. التكامل بين التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية: تنشأ علاقة طردية بين جودة الرقابة الداخلية ونجاح المهمة التدقيقية؛ فكلما كانت أنظمة الرقابة متماسكة، استطاع المدقق الخارجي التركيز على المناطق ذات المخاطر العالية. هذا التكامل يغلق الثغرات التي قد يتسلل منها التلاعب المالي، ويضمن أن التقارير المالية تعكس الواقع الحقيقي بعدالة وشفافية، مما يساهم في حماية الموارد العامة من الضياع في دهاليز الفساد المالي.

المبحث الثاني: التلاعب المالي والفساد "المعزز للفقر": مقاربة محاسبية واجتماعية

1. سيكولوجية التلاعب المالي وآليات الاستنزاف: يُعرَّف التلاعب المالي بأنه التحريف المتعمد في البيانات المالية لإخفاء حقيقة المركز المالي وتحقيق مكاسب غير مشروعة. وتكمن خطورة هذا التلاعب عندما يتم عبر قنوات معقدة مثل

"التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة"، حيث تُستغل هذه العلاقات لتمرير تحويلات مالية تفتقر إلى الجوهر الاقتصادي. إن هذا السلوك لا يضر بالمستثمرين فحسب، بل يؤدي إلى "نزيف مالي" صامت يستنزف الأصول المؤسسية ويقوض الثقة في النظام الاقتصادي ككل.

[الهامش: يُنظر: معايير التدقيق الدولية، معيار رقم 550 المتعلق بالأطراف ذوي العلاقة].

2. الرابط الجدلي بين الفساد المحاسبي واتساع فجوة الفقر: ينطلق هذا البحث من رؤية مفادها أن الفساد المالي هو "ضريبة خفية" يدفعها الفقراء. منظمة الشفافية الدولية. (2023). تقرير الفساد السنوي: العلاقة بين غياب الشفافية واتساع فجوة الفقر، ص 10.فالموارد التي يتم اختلاسها أو تبديدها من خلال التلاعب في التقارير المالية والرقابة الضعيفة هي في الأصل موارد مخصصة للتنمية والخدمات العامة. عندما تفشل أدوات الرقابة في كشف الفساد، فإن ذلك يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد (Misallocation of Resources)، حيث تتركز الثروات في أيدي فئات تتلاعب بالأنظمة، بينما تزداد معدلات الفقر نتيجة تراجع الإنفاق الحكومي والاجتماعي. لذا، فإن إصلاح المنظومة المحاسبية هو الخطوة الأولى نحو تحقيق العدالة التوزيعية.

[الهامش: يُنظر: تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد والتنمية الاقتصادية، 2023].

3. دور الشفافية المالية في حماية الأمن المجتمعي: إن تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي يعمل كأداة وقائية تمنع تغول الفساد. فالتقارير المالية الصادقة التي تخضع لتدقيق خارجي كفوء تكشف الثغرات التي يتسلل منها المتلاعبون. ومن خلال فرض رقابة داخلية صارمة، يتم غلق البيئات التي تسمح بنمو "الفساد المؤسسي"، مما يضمن الحفاظ على المال العام من الهدر. إن نجاح المؤسسات في تحقيق النزاهة المالية ينعكس مباشرة على استقرار الأسعار وتوفر فرص العمل، وهي الركائز الأساسية لمكافحة الفقر بأسلوب علمي ومستدام.

[الهامش: يُنظر: معايير التقارير المالية الدولية IFRS، إطار العمل المفاهيمي للتقارير المالية].

المبحث الثالث: الحوكمة المؤسسية كإطار ناظم للرقابة والحد من الفساد

تمهيد:

تعد الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance) المظلة التي تستظل بها كافة الأنشطة الرقابية والتدقيقية. فهي تمثل مجموعة القواعد والقوانين التي تضمن قيادة المؤسسات بأسلوب مهني وأخلاقي، يبتعد عن المصالح الشخصية الضيقة التي غالباً ما تكون منشأً للفساد المالي.

1. المبادئ الجوهرية للحوكمة وأثرها الرقابي: ترتكز الحوكمة على ركائز أساسية هي: الشفافية في عرض المعلومات، والمساءلة عن النتائج، والعدالة في التعامل مع جميع أصحاب المصلحة. إن تفعيل هذه المبادئ يجعل من عملية "التلاعب المالي" أمراً صعب المنال، حيث تصبح كافة العمليات المالية تحت مجهر الرقابة المستمرة. وهذا بدوره يساهم في بناء بيئة اقتصادية نزيهة تمنع تبخر الثروات الوطنية في قنوات غير شرعية.

2. المساءلة المحاسبية كأداة لمكافحة الفساد: لا تكتمل الحوكمة إلا بوجود نظام مساءلة قوي. والمساءلة هنا ليست مجرد عقاب، بل هي نظام يضمن أن كل دينار يُصرف يتم تتبعه بدقة. وفي المجتمعات التي تعاني من الفقر، تكون المساءلة المحاسبية هي الضمانة الوحيدة لوصول الدعم والموارد إلى مستحقيها، حيث يمنع التدقيق الخارجي "الاستيلاء البيروقراطي" على المقدرات العامة.

3. تعزيز ثقة المستثمر والآثار الاجتماعية: عندما تطبق المؤسسات معايير الحوكمة بصرامة، تزداد ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، مما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي. هذا الانتعاش هو المحرك الأساسي لتقليل معدلات البطالة والفقر. ومن هنا نجد أن "المحاسب" و"المدقق" هما في الحقيقة جنود في معركة التنمية الاجتماعية من خلال دورهم في إرساء قواعد الحوكمة والنزاهة المالية.

المبحث الرابع: أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق وأثرها في مواجهة "ثقافة الفساد"

1. البعد الأخلاقي في سلوك المدقق:

الالتزام بالمعايير المهنية لا يكفي ما لم يقترن بمنظومة أخلاقية قوية. يحلل هذا المبحث كيف أن "النزاهة" و"الموضوعية" ليستا مجرد كلمات في ميثاق الشرف، بل هي أدوات عملية. فالمدقق الذي يتمتع بحس أخلاقي عالٍ يكون أكثر قدرة على رصد التلاعبات المالية المعقدة التي قد يتغاضى عنها الآخرون نتيجة ضغوط مادية أو اجتماعية.

2. ظاهرة "التواطؤ" وكيفية كسر حلقتها:

غالباً ما يتم الفساد المالي من خلال "مثلث التواطؤ" بين الإدارة، الأطراف ذوي العلاقة، وأحياناً ضعف الرقابة. إن تفعيل "قواعد السلوك المهني" يساهم في كسر هذه الحلقة. عندما يشعر المحاسب والمدقق بمسؤوليتهم تجاه المجتمع والفقراء، يتحول عملهم من مجرد وظيفة تقنية إلى رسالة وطنية تهدف إلى حماية الثروات من الضياع.

3. تعزيز قيم الشفافية كبديل لسرية التلاعب:

يتغذى الفساد على السرية، بينما تتغذى الحوكمة على الإفصاح. هذا الجزء يتناول أهمية نشر "ثقافة الإفصاح" داخل المؤسسات، وكيف أن التدقيق الخارجي الشفاف يساهم في خلق بيئة طاردة للفاسدين، مما يحمي موارد التنمية من التآكل.

الفصل الثالث: المقاربة التحليلية لآليات كشف التلاعب المالي والحد من آثار الفساد

لا يمكن فصل الجانب النظري للمحاسبة عن واقعها العملي في مواجهة الانحرافات. يستعرض هذا الفصل، من خلال رؤية تحليلية، كيف تتحول أدوات التدقيق والرقابة من مجرد مفاهيم إلى "آليات كشف" (Detection Mechanisms) تساهم في حماية الاقتصاد الكلي من آثار الفساد التي تغذي ظاهرة الفقر.

المبحث الأول: المهارات التحليلية للمدقق الخارجي في رصد مؤشرات التلاعب (Red Flags)

تعتبر كفاءة المدقق الخارجي هي المتغير الحاسم في كشف التلاعب المالي. فالتلاعب غالباً ما يتم تغليفه بعمليات تبدو قانونية في ظاهرها، خاصة تلك التي تجري مع "الأطراف ذوي العلاقة". ومن هنا، يعتمد البحث في تحليله على الآليات الآتية:

1) تحليل "مثلث الاحتيال" (Fraud Triangle): يجب على المدقق الكفوء تحليل الضواغط (Pressures) التي

قد تدفع الإدارة للتلاعب، والفرص (Opportunities) المتاحة نتيجة ضعف الرقابة. إن فهم هذه السيكولوجية يسمح للمدقق بتحديد المناطق الأكثر عرضة للفساد المالي.

2) الفحص الاستقصائي للتعاملات غير النمطية: يتطلب كشف الفساد المعزز للفقر (مثل تبديد الأموال العامة) مهارة في فحص العقود والمشتريات التي تتم بأسعار غير سوقية. المدقق هنا يعمل كـ "محلل مخاطر" وليس مجرد "جامع أدلة"، حيث يقوم بمقارنة التدفقات النقدية الخارجة مع القيم الحقيقية للمشاريع المنفذة.

3) أهمية "الاستقلالية الذهنية": لا تقتصر الكفاءة على الشهادات العلمية، بل تمتد لتشمل القدرة على مقاومة الضغوط الإدارية. إن استقلالية المدقق هي التي تضمن أن التقارير المالية ستكشف الانحرافات بجرأة، مما يوفر حماية للمال العام من الهدر والضياع.

المبحث الثاني: هندسة الرقابة الداخلية كمنظومة لمكافحة الفساد المؤسسي

إن الرقابة الداخلية ليست مجرد "تدقيق داخلي"، بل هي بيئة متكاملة تمنع الفساد من المنبع. ويمكن تحليل دورها من خلال المحاور الآتية:

1) بيئة الرقابة ونزاهة القيادة: تبدأ مكافحة الفساد من "النبرة في القمة" (Tone at the Top). فإذا كانت الإدارة العليا تلتزم بالشفافية، فإن الرقابة الداخلية تصبح أداة فعالة. ضعف هذه البيئة يؤدي إلى تسرب الموارد المالية إلى جيوب المتلاعبين، مما يحرم المجتمع من ثمرات التنمية ويوسع دائرة الفقر.

2) تكنولوجيا المعلومات والرقابة الرقمية: في العصر الحديث، يلعب التحول الرقمي دوراً في تقليل التدخل البشري، وبالتالي تقليل فرص الرشوة والاختلاس. الرقابة الداخلية الذكية تستطيع رصد التجاوزات المالية لحظياً، مما يوفر درعاً واقياً للمؤسسة.

3) تقييم المخاطر الاجتماعية للفساد: يجب أن تتضمن أنظمة الرقابة الداخلية "وحدة لتقييم المخاطر" لا تركز فقط على الربح والخسارة، بل على "مخاطر الامتثال". فكل خرق رقابي يؤدي إلى خسارة مادية هي في الحقيقة "تكلفة اجتماعية" يتحملها المجتمع والطبقات الفقيرة بشكل مباشر

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية للمحاسبة والتدقيق في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقليص فجوة الفقر

تمهيد:

لم يعد دور المحاسبة محصوراً في ضبط الأرقام داخل الدفاتر، بل امتد ليشمل "المسؤولية الاجتماعية" (Social Responsibility). هذا المبحث يحلل كيف يمكن لكفاءة التدقيق والرقابة أن تتحول إلى قوة ناعمة تساهم في حماية الأمن المعيشي للمجتمع من خلال مكافحة الانحرافات المالية التي تسبب الفقر.

1. المحاسبة كأداة للعدالة التوزيعية: إن جوهر الفساد المالي هو "سرقة الفرص"؛ فعندما يتم التلاعب في العقود الحكومية أو المشتريات المؤسسية عبر الأطراف ذوي العلاقة، يتم تحويل الأموال من مسارات التنمية (بناء مدارس، مستشفيات، دعم ذوي الدخل المحدود) إلى جيوب فئات منتفعة. هنا تلعب الرقابة الداخلية دور "الحارس الاجتماعي"؛ فمن خلال إحكام السيطرة على التدفقات النقدية، تضمن المؤسسة عدم تسرب الموارد، مما يعزز من قدرة الدولة أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، وهو ما يعد خطوة عملية في تقليص فجوة الفقر.

2. كفاءة التدقيق الخارجي وتعزيز الثقة الاستثمارية: هناك علاقة طردية بين جودة التدقيق وبين جذب الاستثمارات. فالمدقق الخارجي الكفوء عندما يمنح "شهادة الثقة" للتقارير المالية، فإنه يقلل من مخاطر الاستثمار. زيادة الاستثمارات تعني بالضرورة خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط الدورة الاقتصادية، مما يؤدي إلى رفع مستويات الدخل. وعلى العكس من ذلك، فإن تقارير التدقيق الضعيفة التي تتستر على الفساد المالي تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، وانهيار المؤسسات، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر. ومن هنا، يصبح التدقيق الكفوء أداة غير مباشرة لتحقيق التوازن الاجتماعي.

3. حماية "أموال المجتمع" من الهدر (الزكاة، الضرائب، المنح): في كثير من الأحيان، يتم التلاعب في الأوعية الضريبية أو أموال المنح الاجتماعية عبر تقنيات محاسبية معقدة لإخفاء الأرباح الحقيقية. كفاءة التدقيق والرقابة في هذا السياق تضمن تحصيل حقوق "الخزينة العامة" بالكامل. إن كل دينار يتم استرداده من خلال كشف التلاعب المالي هو دينار يساهم في تمويل شبكة الأمان الاجتماعي. لذا، فإن المحاسب الذي يلتزم بالنزاهة والشك المهني يساهم في تجفيف منابع "الفقر الناتج عن الفساد"، ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.

المبحث الرابع: المتطلبات الرقمية الحديثة لتطوير الرقابة والحد من هدر الموارد

1. الرقابة والتدقيق في ظل التحول الرقمي: لم يعد التدقيق الورقي كافياً لملاحقة التلاعب المالي الحديث. إن استخدام البرامج المحاسبية المتطورة والذكاء الاصطناعي في التدقيق يسمح بتحليل (Big Data) ورصد الأنماط غير الطبيعية في المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. هذه التقنيات تغلق الثغرات التي كان يتسلل منها الفساد الإداري والمالي.

2. أثر "الأتمتة" في تقليل التدخل البشري والفساد: كلما زادت أتمتة العمليات المالية، قلّت فرص "الاجتهاد البشري" الذي قد يُستغل في الرشوة أو الاختلاس. يحلل هذا المبحث كيف أن الأنظمة الرقابية الرقمية تضمن الشفافية المطلقة، مما يؤدي في النهاية إلى الحفاظ على الأموال العامة وتوجيهها نحو برامج مكافحة الفقر بدلاً من ضياعها نتيجة الأخطاء البشرية المتعمدة.

الأستنتاجات والتوصيات

تمثل هذه الدراسة محاولة أكاديمية جادة لربط الممارسات المحاسبية التقنية (التدقيق والرقابة) بالأبعاد التنموية والاجتماعية (مكافحة الفساد والفقر). ومن خلال التحليل الوصفي والاستنباطي، يتضح أن مهنة المحاسبة والتدقيق ليست مجرد أداة لتسجيل العمليات، بل هي "خط دفاع اجتماعي" يحمي مقدرات الشعوب. إن التلاعب المالي، خاصة في المعاملات المعقدة، يعد المحرك الأساسي لاستنزاف الموارد، وهو ما يضع على عاتق المدقق الخارجي ونظم الرقابة الداخلية مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون مهنية، لضمان وصول هذه الموارد لمساراتها الصحيحة التي تخدم الاستقرار المجتمعي.

أولاً: الاستنتاجات (Conclusions)

من خلال التحليل المعمق لجوانب البحث، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية:

1. محورية كفاءة التدقيق: أثبتت الدراسة أن كفاءة المدقق الخارجي واستقلاليته الذهنية هما العامل الأهم في كشف الثغرات التي يستغلها الفاسدون. الكفاءة هنا لا تعني فقط المعرفة بالمعايير، بل القدرة على تحليل المخاطر غير الظاهرة في التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
2. الدور الوقائي للرقابة: إن الرقابة الداخلية القوية والمنظمة وفق مبادئ الحوكمة تشكل نظام إنذار مبكر؛ فهي تقلل من "فرص" ارتكاب التلاعب، وبذلك تجفف منابع الفساد قبل أن يتحول إلى ظاهرة تؤثر على ميزانية الدولة وتزيد من معاناة الطبقات الفقيرة.
3. العلاقة الطردية بين النزاهة والتنمية: خلص البحث إلى أن جودة التقارير المالية والشفافية المحاسبية تؤدي مباشرة إلى تحسين المناخ الاستثماري، مما يساهم في خلق فرص عمل وتقليل معدلات الفقر. الفساد المالي هو "ضريبة" يدفعها المجتمع من رفاهيته وأمنه الاقتصادي.
4. قصور الأطر التقليدية: تبين أن الاعتماد على الأساليب الرقابية التقليدية لم يعد كافياً لمواجهة أساليب التلاعب الحديثة الرقمية والمعقدة، مما يتطلب دمج تكنولوجيا المعلومات والرقابة الذكية ضمن الهياكل المؤسسية.
5. لاستنتاج الأخلاقي: خلصت الدراسة إلى أن المعايير المهنية وحدها لا تكفي للحد من الفساد ما لم تقترن بميثاق أخلاقي ملزم"؛ فالوازع المهني والأخلاقي للمدقق هو حائط الصد الأخير أمام إغراءات التلاعب المالي.
6. الاستنتاج الرقمي: تبين أن التحول نحو "التدقيق الرقمي" والذكاء الاصطناعي يقلص فرص التواطؤ البشري بنسبة كبيرة، مما يجعل الرقابة أكثر دقة في تتبع أموال التنمية وحمايتها من الهدر.
7. الاستنتاج الحوكمي: استنتج البحث أن الحوكمة المؤسسية هي الإطار الحاضن الذي يضمن استدامة النزاهة؛ حيث إن ضعف هيكل الحوكمة يجعل من الرقابة والتدقيق مجرد إجراءات شكلية عديمة الأثر في مواجهة الفساد المنظم.

ثانياً: التوصيات (Recommendations)

بناءً على ما تقدم من استنتاجات، تقدم الباحثة التوصيات الآتية لصناع القرار والمؤسسات الرقابية:

1. تعزيز الاستقلالية الفعلية: ضرورة إصدار تشريعات تضمن الاستقلالية التامة للمدققين الخارجيين والوحدات الرقابية، وحمايتهم من أي ضغوط إدارية قد تمارس عليهم لإخفاء حالات التلاعب المالي.
2. تبني معايير الشفافية المطلقة: إلزام المؤسسات بتقديم إفصاحات تفصيلية ودقيقة عن كافة التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، مع توضيح الجوهر الاقتصادي لهذه العمليات لضمان عدم استخدامها كغطاء للفساد.
3. الاستثمار في التكنولوجيا الرقابية: التوصية بالتحول نحو "الرقابة الرقمية المستمرة" التي تسمح برصد الانحرافات المالية لحظة وقوعها، مما يقلل من فرص الهدر المالي المسبب للفقر.
4. تطوير الوعي المحاسبي الاجتماعي: ضرورة إدراج مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمحاسب" ضمن المناهج الأكاديمية والتدريب المهني، ليعرف الممارس أن دوره الرقابي يساهم بشكل مباشر في حماية المجتمع من الفقر.
5. تفعيل التنسيق المؤسسي: دعوة الأجهزة الرقابية (مثل ديوان الرقابة المالية وهيئات النزاهة) إلى بناء قاعدة بيانات مشتركة لتبادل المعلومات حول مؤشرات التلاعب المالي لضمان محاصرة الفساد بشكل شمولي.
6. التوصية بالتدريب الأخلاقي: ضرورة عقد دورات تدريبية مكثفة للمدققين تركز على "المعضلات الأخلاقية" وكيفية التعامل مع ضغوط الأطراف ذوي العلاقة، وليس فقط الجوانب التقنية للمحاسبة.
7. التوصية بالاستثمار التقني: دعوة المؤسسات الاقتصادية والرقابية إلى الاستثمار في "الأنظمة الخبيرة" وبرمجيات التدقيق المستمر (Continuous Auditing) لغلق الثغرات التي تفرزها الأنظمة الورقية أو التقليدية.
8. تفعيل "خطوط التبليغ الساخنة" (Whistleblowing): التوصية بإنشاء آليات آمنة داخل المؤسسات تسمح للمحاسبين والمدققين بالتبليغ عن حالات الفساد دون خوف من العقاب الإداري، لضمان حماية الموارد العامة.
9. الربط بين التقارير المالية والمسؤولية الاجتماعية: إلزام الشركات والمؤسسات بإصدار "تقارير استدامة" توضح دورها في حماية المجتمع وتأثير ممارساتها المالية على البيئة المحيطة (مكافحة الفقر كجزء من المسؤولية الاجتماعية).

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المتلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا احد

المصادر:

1-الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC). (2022). دليل المعايير الدولية للتدقيق والمراجعة: معيار التدقيق الدولي 550 (الأطراف ذوي العلاقة). ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان. (استخدمناه في مبحث التلاعب المالي).

2-حماد، طارق عبد العال. (2020). الحوكمة المؤسسية: آليات مكافحة الفساد المالي والإداري. الدار الجامعية، الإسكندرية. (استخدمناه في مبحث الحوكمة والرقابة).

3-منظمة الشفافية الدولية. (2023). تقرير الفساد السنوي: العلاقة بين غياب الشفافية واتساع فجوة الفقر. (استخدمناه في مبحث العلاقة بين الفساد والفقر).

4-نور، عبد الناصر. (2019). أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع. دار الفكر، عمان. (استخدمناه في مبحث المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة).

5-التميمي، عباس مهدي. (2021). أتمتة التدقيق والرقابة في ظل التحول الرقمي. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية. (استخدمناه في مبحث المتطلبات الرقمية الحديثة)

1. IAASB. (2021). International Standard on Auditing (ISA 550) Related Parties. International Auditing and Assurance Standards Board .

a. Transparency International. (2023). Corruption and Inequality: The Global Link. Global Reports Series .

i. World Bank. (2022). Governance and Development: Impact of Audit Quality on Public Resource Management. World Development Report .

ii. COSO Framework. (2018). Internal Control - Integrated Framework. Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission

.